



دراسة

دور مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر

خالد وليد محمود | يناير ٢٠١٣

دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر

سلسلة: دراسات

خالد وليد محمود | يناير ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ +٩٧٤ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ +٩٧٤

www.dohainstitute.org

١	تمهيد
٤	الإطار المفاهيمي لمراكز الأبحاث Think Tanks
٦	التطور التاريخي لمراكز الأبحاث والدراسات
١٣	تصنيف مراكز الأبحاث والدراسات في العالم وأدوارها
١٨	أدوار مراكز الأبحاث ومهامها
٢٤	مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربيّ
٢٧	مهام مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربيّ
٣١	تحديات مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربيّ
٣٩	كيف يمكن دعم دور مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ وتفعيله؟

تمهيد

تزايد الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات عالمياً بشكل واضح وملحوظ في العقود الأخيرة من القرن العشرين. فقد أصبحت تمثل أحد الدلائل الهامة على تطور الدولة وتقييمها للبحث العلمي واستشرافها آفاق المستقبل؛ وذلك وفق المنظور المعرفي لتطور المجتمعات الإنسانية عموماً، وانطلاقاً من عدّ تلك المراكز مؤشراً للمنجزات الحضارية والنهضوية والثقافية وعنواناً للتقدم وأحد مؤشّراته في التنمية ورسم السياسات. وتعد عملية دراسة القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع والدولة وتحليلها، من أهم الأدوار التي تضطلع بها المراكز البحثية عموماً؛ إذ تهدف من خلالها إلى معرفة الأسباب التي تكمن وراءها، وبلورة الرؤى والمقترحات العلمية المتعلقة بها، ووضع الحلول المناسبة لها. وقد أصبح للمراكز البحثية دور رائد ومنقّدم في قيادة السياسات العالمية، وصارت أداة رئيسة لإنتاج العديد من المشاريع الإستراتيجية الفاعلة. وهي الجهات الأساسية التي تستطيع رسم خطط المشاركة في تلك المشاريع، والإسهام فيها إسهاماً فاعلاً. كما أصبحت مراكز الأبحاث والدراسات جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي والتنموي في العديد من البلدان المتقدمة. وقد لا نبالغ إذا قلنا إن لها دوراً أساسياً في نهوض الأمم وتقدّم الشعوب نحو تحقيق أهدافها. وقد ارتقت تلك المراكز الحديثة إلى حدّ، أصبحت فيه أحد الفاعلين في رسم التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية وأحد المؤثّرين فيها، وأحد المشاركين في وضع الحلول لها؛ وذلك من خلال توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع، بتقديم الرؤى وطرح البدائل والخيارات، بما يدعم عمليات صنع القرارات ورسم السياسات.

عربياً، تنامي الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات. وأصبحت محلّ حديث عنها بشكل واضح منذ بداية تسعينيات القرن الماضي*. واتسعت دائرة نشاطاتها من حيث الحجم الكمي، ومن حيث نوعيّة المساهمات التي تقدّمها. ولقد تولّى القطاع الخاص إنشاء مراكز دراسات ومعلومات وأبحاث متنوعة ومتخصّصة، كمبادرات نوعيّة في عدد من البلدان؛ حتى أصبحت جزءاً من المكونات الثقافية في عدد من الدول. وتختلف أسباب هذا التطور ودوافعه من بلد إلى آخر، ومن مركز إلى آخر. وقد صاحب هذه الظاهرة تزايد المؤتمرات العلمية والأكاديمية والمنشورات العلمية. وهي تبحث في مختلف شؤون الحياة المحلية والإقليمية والدولية؛ في ظلّ التغيرات الرئيسة الجارية في منطقة الشرق الأوسط والعالم بشكل عام. إلا أن انتشار هذه المراكز، والاهتمام بها؛ قد تحقّقاً بعد أن اكتسبت المراكز البحثيّة في الغرب - وخصوصاً في الولايات المتحدة - خبرةً واسعةً ونجاحاً باهراً ومكانة مرموقة. فصارت تؤدّي دوراً بارزاً في دعم مؤسسات صنع القرار السياسي، وإعداد الدراسات، وتحليل السياسات العامة والقضايا الهامة. وقد سُمّيت تلك المراكز بـ "الثينك تانكس" Think-Tanks، وأصبحت عاملاً هاماً في تحديد أولويات القضايا الإستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة. وأضحى لها تأثير مباشر وغير مباشر على مراكز صنع القرار هناك؛ سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي. وهو ما يظهر - على سبيل المثال - بصورة واضحة بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأميركية في العالم.

غير أن الدور الذي اضطلعت به المراكز البحثية في الوطن العربيّ، مختلفٌ عمّا هو عليه الأمر في الغرب؛ وذلك بسبب المعوقات والمصاعب والتحديات التي تواجهها، ولأنّها لم تتبوأ مكانها الحقيقي، ولم تمارس دورها الحيوي في المشاركة في صنع القرار أو في تقديم ما يلزم من مشورة ومن دراسات رصينة. وبدا دور معظمها "باهتاً" وغير فاعل في عملية التنمية المجتمعية بكافة أبعادها، ليس بسبب عجزها عن أداء هذا الدور؛ بل بسبب المعوقات الكثيرة التي تحيط

* إنّ نشأة مراكز الأبحاث على الصعيد العربي، قد بدأت في الخمسينيات في مصر. ففي عام ١٩٥٢، أسّس معهد البحوث والدراسات العربية، الذي كان يرتبط بالجامعة العربية، والذي ركّز لاحقاً على المجال التدريسي والتأهيل الجامعي.

بها، وعدم تكليفها بهذه المهام بحكم طبيعة الحياة السياسية العربية وطبيعة أنظمتها وبعدها عن العمل المؤسسي المعمول به في الولايات المتحدة والغرب⁽¹⁾.

ويتضح أن مراكز الأبحاث والدراسات تكتسب أهميتها وضرورة وجودها من الحاجة لها، ومن مقتضيات الضرورات السياسية والاقتصادية والإعلامية والأكاديمية والاجتماعية والتنموية؛ وذلك "باعتبارها الطريقة الأمثل لإيصال المعرفة المتخصصة، من خلال ما تقدمه من إصدارات علمية وندوات متخصصة، من شأنها أن تضاعف مستوى الوعي لدى صانع القرار والمؤسسات والأفراد، وتساعدهم على الربط بين الوقائع الميدانية وإطارها العلمي النظري"².

إن لمراكز الأبحاث دورا رياديا في توجيه عالم اليوم؛ بحكم أنها أداة مهمة لإنتاج العديد من المشاريع الحيوية التي تتصل بالدولة والمجتمع والفرد، ووسيلة لدراسة كل ما يتصل بتلك المشاريع وفق منهج علمي معرفي. كما تُعدّ مراكز الأبحاث من القضايا الوطنية الهامة والحيوية، التي تعكس اهتمام الشعوب بالعلم والمعرفة والتقدم الحضاري واستشراف آفاق المستقبل. وفي هذا السياق، تنتزّل هذه الدراسة. وهي تكتسب أهميتها، من كونها تسلط الضوء على ضرورة من ضرورات المشهد العربي الراهن؛ مما يفرض على الدول العربية تفكيراً معمّقا في خصوصيات هذا المشهد وعولمته وآفاقه وتحدياته الجسيمة، وفي طرق امتلاك مفاتيح المعرفة والتقدم والحضارة التي لن يتسنى الحصول عليها دون بحث علمي جاد ومهني تكون أدواته مراكز الأبحاث والدراسات.

¹ هشام الشهباني، "مراكز الأبحاث وأهميتها"، موقع دنيا الوطن، على الرابط:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/08/07/234398.html>

² "مراكز البحوث وصناعة التغيير مطابخ لصناع القرار وخلايا تفكير للإبداع"، شبكة النبا، ٢٠٠٩/٦/٩،

www.annabaa.org/nbanews/2009/06/100.htm

الإطار المفاهيمي لمراكز الأبحاث Think Tanks

ثمة غموض يحيط بتعريف مراكز البحث والدراسات أو "الثينك تانكس" Think Tanks. فتعريف هذه المراكز لا يزال محل خلاف؛ نظرا إلى أن معظم المؤسسات والمراكز المنتمية إلى مجال البحث، لا تعدّ نفسها من صنف الـ "ثينك تانكس" في وثائق تعريف الهوية الذاتية، وإنما تعلن عن نفسها كمنظمة غير حكومية أو منظمة غير ربحية^٣. لذا، يبقى هذا المفهوم فضفاضا، ويحتمل أكثر من تعريف؛ بسبب كثرة التفاصيل والحيثيات التي تحيط به، والأبعاد التي تكتنفه.

لقد عرّفها الموسوعة المجانية المعروفة باسم (Wikipedia- Free Encyclopedia) بأنها "أيّ منظمة أو مؤسسة تدعي أنها مركز للأبحاث والدراسات، أو مركز للتحليلات حول المسائل العامة والمهمة"^(٤). وتعرّفها مؤسسة راند للأبحاث بأنها "تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة. و[هي] تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية، أو ما يتعلق بالتسلح"^(٥).

كما يعرفها هوارد ج وياردا Howard J Wiarda (أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا، وأستاذ باحث في مركز "ودورو ويلسون" في واشنطن) بأنها عبارة عن "مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مساقات دراسية؛ بل هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تملك "منتجا" وهو الأبحاث. هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات. كما أنها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة العامة، والدفاع والأمن والخارجية. كما لا تحاول تقديم معرفة

^٣ المرجع نفسه

^٤ http://en.wikipedia.org/wiki/American_Enterprise_Institute

^٥ <http://www.rand.org/about/history.html>

سطحية لتلك المسائل؛ بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق، ولفت انتباه الجمهور لها". وينتهي هوارد Howard بالقول: "إن هذه المراكز، هي مؤسسات بحثية هدفها الأساسي توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة، والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم الناس"^(٦).

تتشترك كل التعريفات المقدّمة أعلاه؛ في أنّ "الثينك تانكس" منظمة أو مؤسسة أو معهد أو جماعة أو مركز. ويكون مخصصاً للقيام بالأبحاث والدراسات في مجالات معينة أو في علاقة بعدد من القضايا المتنوعة؛ سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامّة، أو بغية خدمة أحد الأطراف الرسمية (حكومية) أو غير الرسمية (المجتمع بصورة عامة)، وتقديم المقترحات والحلول لمشاكل معينة. وهذا ما جعل تلك المراكز أحد المرتكزات الأساسية لإنتاج البحث العلمي والمعرفة والتفكير العامّ في الدولة؛ وذلك من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها، ممثلة في المؤتمرات التي تعدها، والأبحاث والإصدارات الدورية والكتب والمنشورات التي تصدر عنها^٧. ولم تعد مهمة مراكز التفكير مقتصرة على تقديم دراسات أكاديمية تحليلية نقدية؛ بل صارت تشمل معالجة مشاكل معينة بصورة مباشرة، وتقديم المشورة لصانعي القرار (في الدولة أو في القطاع الخاص)، مع اقتراح البدائل^٨.

وعلى الرغم من غياب الإجماع على تحديد مفهوم مراكز الأبحاث والدراسات؛ فإن هذه الدراسة تستخدم مصطلح "مراكز الأبحاث والدراسات" باعتباره مرادفاً لمصطلح "مراكز الفكر Think Tanks"، وتُعني بهذا المصطلح: مؤسسات بحثية، دورها الرئيس هو إنتاج الأبحاث

⁶ Howard J. Wiarda، "The New Powerhouses :Think Tanks and Foreign Policy"، *American Foreign Policy Interests*, vol. 30, no. 2 (March–April ٢٠٠٨), p. 96.

^٧ "مراكز التفكير أو بنوك التفكير Tank Think"، موقع شذرات، ٢٠١٢/٨/٩، <http://www.shatharat.net/?p=110>

^٨ هزار صابر أمين، "مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة"، مجلة الفرات، العدد ٤ (د.ت.)، على الرابط:

<http://fcds.com/mag/issue.٢-٤-٤.html>

والدراسات في مجالات متعددة، بما يخدم السياسات العامة للدولة؛ وتقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد والمجتمع وصانعي القرار.

التطور التاريخي لمراكز الأبحاث والدراسات

اختلف الباحثون في تحديد التاريخ الذي نشأت فيه مراكز البحوث والدراسات؛ فمنهم من يقول إنَّ نشأة تلك المراكز في صورتها الأولى، كانت في الجامعات الأوروبية، وتحديدًا في القرن الثامن عشر، وكانت تُعرف باسم "الكراسي العلمية". وكان أولها نشأة "كراسي الدراسات الشرقية" في بولونيا وفي أوروبا وفي باريس.

وتفيد المعطيات المتوفرة في هذا المجال بأنَّ أول مركز أبحاث قد ظهر في بريطانيا في عام ١٨٣١؛ وهو المعهد الملكي للدراسات الدفاعية، ثم الجمعية الفابية في عام ١٨٨٤^(٩). كما أُنشئت أول وقفية في بريطانيا، اسمها وقفية "ديمورنت" في جامعة أكسفورد؛ لتشجيع الدراسات الدينية. وعدَّ الباحثون هذه الكراسي، الإرهاصات الأولى لإنشاء المراكز البحثية^(١٠).

في المقابل، ثمة من يرى أن مراكز الأبحاث ظاهرة حديثة نسبيًا في حقل العلاقات الدولية. وكانت بداية نشأتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت عبارة عن منابر للنقاش الجماعي أو لدراسة القضايا الساخنة التي تشغل المجتمع وصناع القرار^(١١).

^٩ عباس بوغالم، "مراكز الأبحاث.. إنتاج المعرفة ومسئوليات المثقف: مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار وترشيد السياسات"، موقع أون إسلام، ٢٠٠٥/٧/١٢، على الرابط:

<http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/96738-2005-07-12%2017-42-2.0.html>

^{١٠} الشهبواني، مرجع سبق ذكره.

^{١١} سامي الخزندار، "دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسات العامة: إطار عام"، ص ١٠، على الرابط:
<http://partnership-forum.org/Papers/7-2-AR.pdf>

وفي الولايات المتحدة، أُطلق على هذه المراكز اسم "الثينك تانكس" Think tanks. وترجمت الكلمة في اللغة العربية بـ "مراكز التفكير"، وهناك من ترجمها بـ "بنوك التفكير أو الفكر" أو "خزانات التفكير". أما في بريطانيا، فأطلق عليها اسم "مراكز الأبحاث والدراسات" (ما هو المعادل الإنكليزي لنعرف الفرق بين المصطلح الأميركي والبريطاني). ولكن أثناء الحرب العالمية الثانية، استخدمت عبارة Brain Boxes، أي "صناديق الدماغ".

وفي الوقت الراهن، تُستخدم العبارة بدرجة كبيرة، للإشارة إلى مؤسسات وظيفتها تقديم التوصيات. وبذلك، فإن عبارات "مراكز الأبحاث والدراسات" أو "صناديق الفكر" أو "مراكز التفكير"، تشير إلى شيء واحد، يعرف في اللغة الإنكليزية بـ Think-tanks^{١٢}.

ظهر أول مركز أبحاث بشكله الحديث، في الولايات المتحدة؛ وذلك من خلال تأسيس معهد كارنيغي للسلام في عام ١٩١٠ Carnegie Endowment for International Peace. وتلا ذلك إنشاء معهد بروكينغز في عام ١٩١٦ Brookings Institute، ثم معهد هوفر Hoover Institute في عام ١٩١٨، ومؤسسة القرن Century Foundation في عام ١٩١٩.

وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة، توسّع انتشار مراكز الأبحاث والدراسات، وزاد نشاطها. وأصبح لديها نفوذ في الدول الديمقراطية، وتأثير في صانعي القرار وفي صياغة السياسات العامة^{١٣}.

وفي فترة أربعينيات وخمسينيات وستينيات القرن الماضي، اتّسع انتشار هذه المراكز، فأسّس المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية IISS في لندن في عام ١٩٥٨، ومعهد دراسات الشرق الأوسط في أميركا في عام ١٩٤٨، ومعهد أنتربرايز الأميركي لأبحاث السياسات العامة AEI في

^{١٢} مراكز التفكير أو بنوك التفكير Tank Think، موقع شذرات، مصدر سبق ذكره.

^{١٣} الخزندار، "دور مراكز الدراسات الخاصة.."، ص ١٠.

عام ١٩٤٣. وأُنشئت مؤسسة راند Rand Corporation في عام ١٩٤٨، ومركز أبحاث فض النزاعات في جامعة ميتشغان في عام ١٩٥٩، ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام في السويد SIPRI في عام ١٩٦٦... وغير ذلك من المراكز في أوروبا والولايات المتحدة^(١٤).

ومما يجدر ذكره هنا، هو أن الكثير من مراكز الأبحاث والدراسات؛ قد تشكلت نتيجة لأحداث مهمة في تاريخ دولة ما، أو لتغيير طراً مثلاً على النمط السياسي الداخلي والخارجي لنظام ما، أو بسبب قضايا ملحة قادت إلى البحث عن حلول أفضل. وتتكفل مجموعة / أو فرد من ذوي الخبرة والاختصاص ومن المتابعين للقضايا العامة، بتأسيس تلك المراكز. ولا نخفي دهشتنا عندما نلقي نظرة على عدد مراكز الأبحاث في العالم، وحينما ندرك مدى تطورها منذ عقد السبعينيات وحتى نهاية القرن الحادي والعشرين. إذ نرى أن هناك تطوراً وانتشاراً كبيرين للمراكز البحثية في العالم؛ حتى أن عددها قد وصل - بحسب مشروع مؤشرات مراكز الأبحاث والفكر - إلى حوالي ٦٤٨٠ مركزاً متخصصاً في مجالات متعددة^(١٥).

وبهذا الرقم، يتضح أن الغرب قد أدرك في وقت مبكر أن العلم لم يعد شارةً تنزّين بها المجتمعات؛ إنما هو أحد أهم أسلحة العصر. وعليه، فإنّ مساحات توليد الطاقات والقدرات العلمية في الغرب، لم تعد من اختصاص الجامعات وحدها؛ بل هناك المئات بل الآلاف من مراكز البحوث ومؤسسات البحث العلمي، بعضها تديره الدولة إدراكاً منها لأهمية تفعيل مرصد البحث لامتلاك زمام الأمور. وأغلبها تدعمها مؤسسات مدنية، يشرف عليها كبار المسؤولين السابقين والخبراء، ممن لديهم خبرات متراكمة في مجالات معرفية تتعلق بالمشكلات والقضايا المطروحة؛ في ما يقوم على إدارتها والتفكير بأفاقها شباب طموح، لا يعرفون غير لغة العلم

^{١٤} المرجع نفسه.

^{١٥} لمعرفة المزيد، يُرجى الاطلاع على المرجع السابق.

والعمل والإتقان، ولا هدف لهم سوى التقدم بأنفسهم وبلادهم نحو المستقبل. كما تغذي هذه المراكز البحثية المؤسسات الحكومية بالباحثين والخبراء؛ لينهضوا بواقع دولهم^(١٦).

عدد مراكز الأبحاث في العالم لعام ٢٠١١

المنطقة	عدد مراكز الأبحاث	نسبة المراكز للمجموع الكليّ في العالم
أفريقيا	٥٥٠	%٨
آسيا	١١٩٨	%١٨
أوروبا	١٧٩٥	%٢٧
أميركا اللاتينية والكاريبي	٧٢٢	%١١
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣٢٩	%٦
أميركا الشمالية	١٩١٢	%٢٩
أوقيانوسيا	٣٩	%١
المجموع	٦٥٤٥	١٠٠

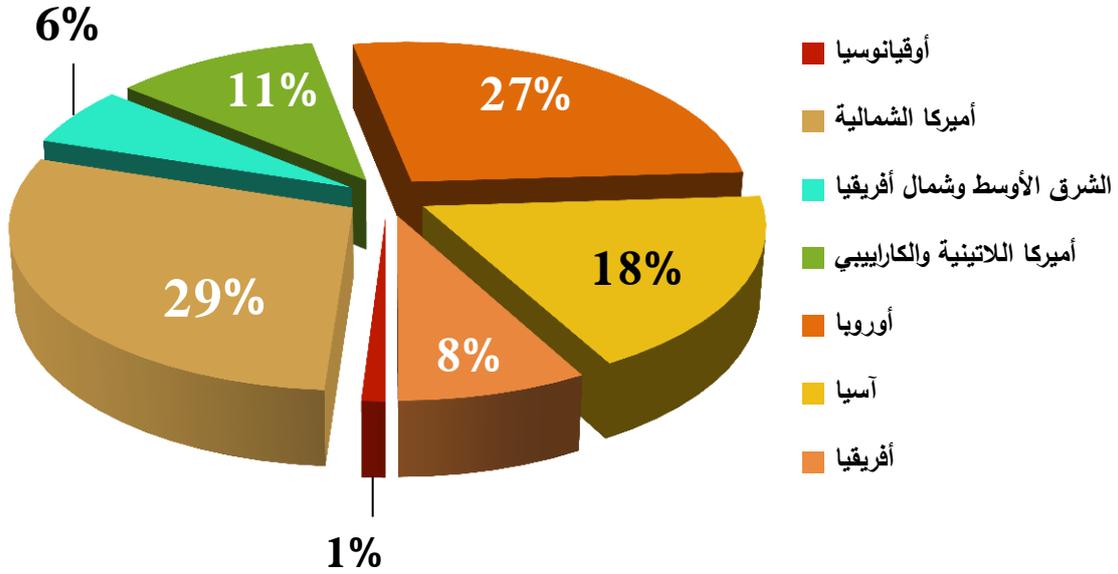
المصدر:

James. G. McGann (dir.), *2011 Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice*, The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia, 23/1/2012, p. 17.

^{١٦} أحمد شهاب، "مؤسسات الرأي وصناعة القرار: أين مراكز الأبحاث في دول الخليج؟"، مركز الخليج للأبحاث، ٣٠/٤/٢٠٠٥، على الرابط:

http://grc.kcorp.net/index?frm_module=contents&book_id=7673&frm_action=rel_content_detail&frm_type_id=22&override=%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%AA&sec=Related+Content+Detail&frm_title=%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%AA&frm_issues=2&frm_content_id=7673&frm_related_content_id=7677&op_lang=ar&page_id=0

رسم توضيحي لتوزيع مراكز الأبحاث في العالم لسنة ٢٠١١



المصدر:

James. G. McGann (dir.), *2011 Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice*, The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia, 23/1/2012, p. 17.

إنّ الانتشار المتسارع في خريطة مراكز الأبحاث في العالم^(١٧)؛ قد تعاضم بعد الأحداث التي طرأت على العلاقات الدولية، من انهيار القطبية الثنائية، وظهور العولمة، والتغير الذي طرأ

^{١٧} خلال العقدين الأخيرين، ظهرت عدة مقاربات لدراسة المؤسسات البحثية. تمثّل المقاربة الأولى تيار الأغلبية الضخمة لدراسات المؤسسات البحثية. وهي تركز إما على تاريخ مؤسسات بحثية محدّدة، أو على تطوير دور المؤسسات البحثية وتغيّره في دول معيّنة. وقد كتب الكثير من الباحثين قصصاً تاريخية حول نشأة أول مؤسسات بحثية في العالم. ومن المآخذ على هذه المقاربة، أنها ببساطة

على تلك البلدان وعلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والأكاديمية والأمنية فيها، والتحديات التي باتت تواجهها. وهو ما استدعى الحاجة إلى مزيد من المراكز البحثية لمواكبة متطلبات العولمة؛ لاسيما بسبب تأثير النظام العالمي الجديد، خاصة في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، اللتين يوجد فيهما أكبر عدد لمراكز الأبحاث والدراسات على مستوى العالم، بنسبة تصل إلى ٥٧%.

وبرز الاهتمام بإنشاء مراكز أبحاث لدى دول أخرى، كما نرى في الجدول أدناه. فانتشرت مراكز تُعنى بالأبحاث التاريخية وأخرى بالأبحاث السياسية، ومراكز إستراتيجية أمنية واقتصادية، ومراكز أكاديمية ترتبط بالجامعات... إلخ. ونلاحظ أن مراكز الأبحاث موجودة بأسماء وتعريفات مختلفة؛ ففي بعض الأحيان، تطلق على نفسها اسم "مؤسسة" Foundation، وفي بعضها الآخر تسمى بـ "معهد" Institute. وتصف مراكز أخرى نفسها بـ "الصندوق" Fund، وفي حالات أخرى بـ "الوقف" Endowment. لكن في النهاية، تتبع هذه المنظمات قطاعا عريضا هو قطاع مراكز الأبحاث والدراسات.

قصص تاريخية لا توفر إلا القليل من البيانات. وقد ركزت المقاربة الثانية والأكثر نظامية على اشتراك المؤسسات البحثية في ما يشير إليه طلاب السياسة العامة باسم مجتمعات المعرفة أو السياسة. وتتكون هذه المجتمعات من أفراد ومنظمات مدعّين بحكم خبرتهم السياسية إلى المشاركة في النقاش حول السياسة مع صنّاع القرار في الحكومة. وقد بدأت مجموعة ثالثة من الباحثين في التفكير في استخدام مقاربة أكثر شمولاً في دراسة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة والقرار، وهو ما يعرف بمقترحات (جون كينغدون Kingdon John ودينيس ستيرز Denis Stairs). وتقوم هذه المقاربة أساساً، على الكيفية التي تسعى بها الجماعات إلى تضمين القضايا في الأجندة السياسية، والكيفية التي تحاول بها نقل أفكارها إلى صانعي السياسة. لمعرفة المزيد، انظر: دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٧٧-٧٨.

جدول يبين عدد مراكز الأبحاث في بعض الدول لغاية عام ٢٠١١

اسم الدولة	عدد مراكز الأبحاث
الولايات المتحدة	١٨١٥
الصين	٤٢٥
الهند	٢٩٢
المملكة المتحدة	٢٨٦
ألمانيا	١٩٤
فرنسا	١٧٦
الأرجنتين	١٣٧
روسيا	١١٢
اليابان	١٠٣
كندا	٩٧
إيطاليا	٩٠
أفريقيا الجنوبية	٨٥
البرازيل	٨٢
سويسرا	٦٦
السويد	٦٥
المكسيك	٦٠
هولندا	٥٧
إسبانيا	٥٥
رومانيا	٥٤

إسرائيل	٥٤
كينيا	٥٣
تايوان	٥٢
بلجيكا	٥٢
بوليفيا	٥١
أوكرانيا	٤٧

المصدر:

James. G .McGann)dir ٢٠١١ (. *Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice*. The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia, 23/1/2012, p .16.

تصنيف مراكز الأبحاث والدراسات في العالم وأدوارها

يجري تصنيف مراكز الأبحاث والدراسات، بناء على معايير وأسس تتصل بالتخصصات التي تعمل وفقها. فهناك مؤسسات بحثية تركّز على قضايا السياسة والشؤون العالمية، وهناك مؤسسات أخرى تتبنّى الأبحاث المعنية بالسياسات المحلية؛ بما فيها القضايا الاقتصادية بأنواعها المختلفة، وسياسات البيئة والطاقة والزراعة...إلخ. كما تُصنّف المراكز وفق معايير أخرى. فهناك مراكز أكاديمية، وهي التي تخضع للجامعات أو تتبعها؛ وهناك المراكز الخاصة، التي لا ترتبط بالقطاع الحكومي إداريا أو قانونيا؛ وهناك المراكز البحثية التابعة للدولة، أو التي تخضع لملكية القطاع العام. وهذا التصنيف لا يبتعد عن تصنيف مراكز التفكير في الولايات المتحدة؛ وذلك بالاعتماد على عدة معايير. وأول هذه المعايير يتمثل في استقلالها عن الأجهزة الحكومية أو تبعيتها إليها أو إلى إحدى المؤسسات التعليمية مثل الجامعات (فضلا عن مراكز الأبحاث المستقلة، ومراكز الأبحاث الرسمية التابعة للحكومة). وثاني هذه المعايير تخصّصها أو مجالات اهتمامها؛ فهناك مراكز متخصصة في مجال معين، بينما توجد مراكز أخرى ذات اهتمامات

متنوعة واختصاصات متعددة. فعلى سبيل المثال، تُعدّ "مؤسسة راند" Rand Corporation متخصصة في التعامل مع القضايا ذات الطبيعة العسكرية والمخابراتية والإستراتيجية، وغالبا ما تستعين بها المؤسسة العسكرية الأميركية لمساعدة الجيش في كيفية مواجهة التحدي الذي تمثله قضايا الإرهاب والأمن القومي. وهي في الوقت ذاته، مؤسسة مستقلة غير حكومية، تأسست سنة ١٩٤٨ بتمويل خاص، كمؤسسة لا تهدف إلى الربح. كما تُعرف مؤسسة "أميركا أنتريپرايز" American Enterprise Institute For Public Policy research بميولها اليمينية ذات الاهتمامات بالسياسة الاقتصادية للحكومة؛ إذ هي تقدم لها مقترحات اقتصادية^(١٨). إذن، فهناك مراكز أبحاث تهتم بالسياسة الخارجية والعلاقات والشؤون الدولية، وأخرى تهتمّ بالشؤون الداخلية والسياسات والموضوعات المحلية في المجتمع.

أولاً: تصنيفات مراكز الأبحاث

يبين الجدول التالي بصورة أوضح عملية تصنيف مراكز الأبحاث؛ التي رأينا أنه من الأهمية بمكان الإشارة إليها، لإظهار طبيعة التباين في ما بينها، وخصائص كل مركز على حدة.

¹⁸ Braun Mats, "A Sociological Study of European Policy Think-tanks: Are They the Bridge Between the Academic World and Policy Makers?", Conference Papers presented at The International Studies Association 51st Annual Convention, New Orleans, 17-20/2/2010. p. 1,14.

خصائصها	نوع المراكز البحثية
<p>ترتبط مراكز الأبحاث الحكومية بالدولة إدارياً ومالياً. وتدور مجالات عملها حول متطلبات الحكومة وسياساتها، واحتياجات صانع القرار. ومن المآخذ عليها، هو أنشأ هذه المراكز بالبيروقراطية في اتخاذ قراراتها، وضعف استقلاليتها، ومحدودية حريتها في إنجاز البحوث. كما أنّ هذا النوع من المراكز، لا يشكّل بيئة مواتية للأفكار. "إن أغلب ما تطلبه الدول مثلاً من مراكز الدراسات ينحصر في استطلاعات الرأي، غير أن هذه الاستطلاعات تحوطها تساؤلات منهجية من ناحية وتبقى موضع تشكك من قبل المجتمع من ناحية ثانية"^(١٩). وكثير من نتائجها العلمي، لا يقع نشره؛ بسبب بيروقراطية القرار الإداري. يُذكر أنّ هذه المراكز لا تشكو من مشكلة التمويل؛ لأنّ تمويلها يُصرف من ميزانية الدولة.</p> <p>أما مراكز الأبحاث شبه الحكومية؛ فهي تعرّف نفسها بأنها غير ربحية، ولكنها تجمع بين أكثر من مصدر للتمويل. وبعض المصادر حكومي، وبعضها الآخر غير حكومي (مؤسسات داخلية، أو منظمات، أو مانحون دوليون).</p>	<p>مراكز الأبحاث الحكومية وشبه الحكومية</p>
<p>مما يميز هذه المراكز الخاصة عن المراكز الحكومية وشبه</p>	<p>مراكز الأبحاث الخاصة</p>

^{١٩} وليد عبد الحي، "دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني ١٩٨٩-٢٠١٠"، مركز عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية - بيروت، ٢٠١٢، ص ٦. الرابط :

http://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/rapp/Documents/working_paper_series/20121108ifi_rapp_abdelhay_arabic_final.pdf

<p>الحكومية، هو عدم ارتباطها مالياً أو إدارياً بالقطاع الحكومي. وهي تنتمي إلى مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية، وتتصف باستقلالها في أعداد أجندها واهتمامها البحثي وبرامجها. وتتجه تلك الاهتمامات نحو قضايا المجتمع والدولة أو الشؤون الدولية. تستمدّ مصادر تمويلها من مشاريعها البحثية التي تتعاقد فيها مع منظمات مانحة أو رجال أعمال أو هيئات داعمة للبحث العلمي أو الوقف المالي. وتنتشر هذه المراكز بشكل واضح في الدول العربية.</p>	
<p>هي مراكز تابعة / أو خاضعة لجامعات أو مؤسسات تعليمية. بعضها يكون مستقلاً، ويعتمد على أكاديميين لتطبيق منهجيات البحث العلمي والتحليل العميق. يتأتى تمويل هذه المراكز من مصادر غير مشروطة: إما من ميزانية الجامعة، أو من مؤسسات دولية داعمة للبحث العلمي، أو من شركات كبرى، أو من رجال أعمال. تتركز اهتماماتها حول توفير التحليل المعمق للقضايا الساخنة والسياسات الأكاديمية والعامة، وتقديم الدراسات الاستشرافية بعيدة المدى. وتميل هذه المراكز أحياناً إلى الطروحات المثالية والأخلاقية؛ خاصة في مجال السياسة الدولية، أو بهدف تفسير سلوك صراعي معين ليس لدى صانع القرار الوقت أو الرغبة في التعامل معه بالعودة إلى تلك الطروحات^(٢٠). بعض هذه المراكز يمارس العملية التعليمية، ويمنح درجات أكاديمية عليا.</p>	<p>مراكز الأبحاث ذات الطابع الأكاديمي</p>

^{٢٠} سامي الخزندار، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

أما جون ج. همر John J. HAMRE؛ فيصنف مراكز الأبحاث Think Tanks صنفين^(٢١):

١. من الأعلى إلى الأسفل Top-Down Think Tanks. ويعني بها تلك المراكز التي يقع إنشاؤها وتمويلها من جهة الحكومات أو الأحزاب السياسية، التي تتنافس على المستوى الوطني. ولكن هذه المراكز تتّصف بالضعف؛ بسبب حصولها على التمويل الحكومي، الذي قد يقلّ من مهنيّتها، فتكون أسيرة في عملها لما يمليه عليها صانع القرار. وهو ما نراه في التصنيف المتعلق بالمراكز الحكومية، المبين في الجدول أعلاه.
٢. المراكز التي تصنّف من أسفل إلى أعلى Bottom-up: وهي مختلفة تماما عن التصنيف الأول؛ إذ تقع هذه المراكز تحت مظلة المجتمع المدني، وتكثر في الولايات المتحدة الأمريكية. تستمدّ تمويلها من التبرعات غير المشروطة، وتكون حرّة في عملها، بعيدة عن توجيهات الحكومة؛ أي أنها مستقلة ماليا وإداريا عن الحكومة وعن صانع القرار.

وثمة تصنيف آخر لمراكز الأبحاث والدراسات يتعلق بمعايير مثل:

- معيار التوجه السياسي؛ مثل "معهد بروكينغز" ذي التوجهات الليبرالية، و"هيئة التراث" ذات التوجهات الأكثر محافظة.
- مجال الاهتمام: إذ تركز بعض المراكز على مناطق جغرافية محددة؛ مثل مراكز الأبحاث المهتمة بقارة أو بنطاق جغرافي ما (مثل ذلك: مراكز الدراسات الآسيوية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، مركز الدراسات الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط...)، بينما تهتم مراكز أخرى بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية، واستطلاعات الرأي.

²¹ John J. Hamre, "The Constructive Role of Think Tanks In the Twenty- First Century", *Asia- Pacific Review*, Vol.15, no2 . (٢٠٠٨)، p. ٢.

➤ التمويل: هناك مراكز أبحاث تجمع بين أكثر من مصدر تمويل؛ بعضها حكومي، وبعضها الآخر من مؤسسات داخلية أو منظمات ومانحين دوليين. وقد يطلق على بعض هذه المراكز اسم "مراكز شبه رسمية".

➤ أساليب العمل: تقوم أغلب مراكز الأبحاث، بالجمع في أنشطتها بين إصدارات الكتب والمنشورات، وعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات^{٢٢}.

ويشار في هذا السياق إلى أن العديد من مراكز الأبحاث في الوطن العربي؛ قد جاءت امتداداً أيديولوجياً وسياسياً لنظام سياسي معين، يسعى إلى توسيع رقعته الجغرافية، أو إلى استيعاب النخبة الثقافية والفكرية في إطار هذا المركز أو المعهد البحثي. وهنا يصبح المركز البحثي جزءاً من الترسانة الفكرية والأيديولوجية، التي يسعى من خلال نشاطاته وأعماله البحثية والأكاديمية إلى توظيفها بما ينسجم ونزعة الهيمنة ومنطق المركزية الثقافية^(٢٣).

أدوار مراكز الأبحاث ومهامها

تضطلع مراكز التفكير Think Tanks عادة بمهام، تتمثل في: أن تكون بمنزلة جسور بين المجتمع والدولة والعلم، وأن تخدم المصالح العامة والفرد وصانع القرار^(٢٤). "وتختلف مراكز

^{٢٢} انظر: علي الدين هلال، "دور مراكز البحوث السياسية والإستراتيجية في ترشيد القرار: العلاقة مع الدولة والمجتمع"، مركز الخليج للأبحاث، ورقة مقدمة في مؤتمر "دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق"، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، الشارقة، ٢٣-٢٤/١١/٢٠٠٥، متوفرة على الرابط:

http://www.grc.net/data/contents/uploads/Dr__Ali_EIDeens_paper_5787.pdf

^{٢٣} "حول مراكز الأبحاث والدراسات"، موقع التجديد العربي:

<http://www.arabrenewal.info/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%8A%D9%86/2637-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA.html>

²⁴ Braun Mats, Op. Cit.

الأبحاث والتفكير في الولايات المتحدة، عن غيرها من المراكز في الدول الأخرى من ناحيتين؛ أولاهما: أن المراكز الأميركية تتوجه مباشرة إلى أصحاب القرار السياسي والعسكري والاقتصادي، وثانيتها: أن أصحاب القرار يتجهون عادة إلى مثل هذه المراكز؛ من أجل بناء تصورات، أو بلورة قرارات، أو تكوين رؤى، عن أي أمر تحتاجه الإدارات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وغيرها^{٢٥}.

وبشكل عام، فإن الدور الأساس الذي تقوم به مراكز الأبحاث؛ يعد مؤشرا على درجة نضج مؤسسات الحكم والإدارة في المجتمع، وعلى تطور الجماعة العلمية والبحثية. ومن الأدوار التي تضطلع بها مراكز الأبحاث في الدول المتقدمة، خاصة في الولايات المتحدة؛ نذكر:

١. إجراء الأبحاث والدراسات، وتقديم التحليلات المعمقة والمنهجية حول المشكلات والقضايا الساخنة التي تواجه السياسات العامة. وفي ضوء ذلك، لم يعد دور مراكز الأبحاث في المجتمعات الغربية دورا ثانويا؛ وإنما بات دورا أساسيا في رسم السياسات، وفي ترشيد عملية اتخاذ القرار^(٢٦).
٢. دعم صنّاع القرار؛ إذ أن رجل الدولة وصانع القرار بحاجة لمن يبلور له الخيارات، ويوضّح له السياسات، ويفصّل له القضايا بشكل دقيق وعلمي^(٢٧). لذلك فإن الكثير من الحكومات والأجهزة التنفيذية في العالم، تعتمد على أبحاث مراكز بحثية وعلى دراساتها وخبراتها. وربما عُدّت تلك المراكز هيئة استشارية لتلك الجهة أو لذلك الجهاز الحكومي أو الأهلي^(٢٨). ولهذا الغرض، تقوم مراكز الأبحاث بـ:

^{٢٥} علي بن شويل القرني، "مراكز الدراسات الإستراتيجية"، إيلاف، ٩/٤/٢٠٠٥،

<http://www.elaph.com/Web/WebForm/PrinterFriendlyVersion.aspx?isArchive=False&ArticleId=53975>

^{٢٦} سامي الخزندار، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

^{٢٧} عصام عبد الشافي، "المراكز البحثية ودورها المفقود في الإستراتيجيات العربية"، موقع واحة العرب، ٢٢/١/٢٠١١:

http://www.wahatarab.net/asp/showArticle.aspx?Art_ID=160010&Upvisitedcount=true&Replypos=0

^{٢٨} إجلال عبد اللطيف حسن، "دور مراكز البحث السودانية في تحقيق التكامل بين دول حوض النيل"، مركز الراصد للبحوث والعلوم،

أ. تحديد الأولويات؛ وذلك من خلال تحديد المركز لجدول أعماله البحثية Agenda Setting. ومن شأن ذلك، أن يوجّه الاهتمام إلى موضوعات معينة في مجال سياسة عامة (كالتعليم، والصحة،...).

ب. اقتراح البدائل وطرح الخيارات؛ وذلك من خلال طرح الحلول والبدائل المتنوعة، بناء على تقييم السياسات والبرامج المطبقة.

ج. تحديد التكلفة-العائد لكل بديل Cost-benefits، وكذلك طرح المكاسب المتوقعة من كل بديل^(٢٩).

فمراكز الأبحاث الرصينة، تمثل مصدرا أساسيا للمعلومات والنصح بالنسبة إلى صنّاع القرار على مختلف مستوياتهم. إذ تؤدي مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة - على سبيل المثال - دورا أساسيا في مجال اتخاذ القرار^(٣٠)؛ بل قد يذهب البعض إلى القول إنّ بعض تلك المراكز يشكّل خطوطا خلفية للبيت الأبيض أو لوزارة الدفاع الأميركية^(٣١).

<http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/26/contents>

²⁹ Roberts Brad, Stanton H .Burnett & Murray Weidenbaum, "Think Tanks in a new world" , *The Washington Quarterly* ,Vol. 16, n. 1 (Winter 1993) ,pp. 169-182; Xinhua Wang, "Trends towards globalization and a global think tank" , *Futures*. Vol. 24, no. 3 (April 1992) ,pp. 261-268.

وانظر أيضا: علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره.

³⁰ Hjerpepe Reino, "How the think -tanks can contribute to an effective policy making?" , A Presentation in the International think tank forum, arranged by: the economic and social Research Institute) ERSI , (Nagoya University Japan , 28/5/2005.

^{٣١} جواد الحمد، "برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي"، ورقة مقدمة في مؤتمر "دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق"، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، الشارقة، ٢٣-٢٤/١١/٢٠٠٥، منشورة على الرابط:

<http://www.mesc.com.jo/OurVision/2005/1.html>

٣. تقديم الاستشارات والإرشادات لصانع القرار، حول الأولويات والمستجدات العاجلة أو الفورية؛ وذلك من خلال البحوث العلمية والتطبيقية الميدانية واستطلاعات الرأي.
٤. تقديم التفسيرات والتوجيهات لوسائل الإعلام حول السياسات العامة، وتقديم توضيحات للجمهور تتعلّق بتلك السياسات؛ حتى يتسنى له فهمها.
٥. يفترض أنه من الأدوار التي تضطلع بها مراكز الأبحاث: إشاعة روح البحث العلمي، والتعامل مع القضايا بموضوعية، وتعميم ثقافة البحث والتحري والاستدلال، ورعاية المبدعين واكتشافهم، وتوفير الفرصة للراغبين في البحث والكتابة والتأليف، وإقامة جسور التعاون بينهم وبين الجمهور.
٦. تجسير الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق^(٣٢)، والمساعدة في إعداد الأجندات السياسية Policy Agenda، وتطوير الحياة المعرفية في الوسط العام. فعادة ما تستقطب مراكز الأبحاث ذوي الاهتمام والخبرة؛ لذلك فإن لها دورا في تطوير الحياة الفكرية والمعرفية، عن طريق أنشطتها الثقافية ومنابرها الإعلامية المختلفة. وتقوم هذه المراكز برفد الساحة بالمعلومة الجديدة الموثقة، وبالتحليل العلمي الرصين. كما تبلور آفاق المستقبل، وتوضح الغامض من القضايا والأمور^(٣٣).
٧. البحث عن أولويات التنمية في المجتمع، ولفت انتباه صانع القرار إليها، وإعطاء تصور لسبل حلها. وتساهم مراكز الأبحاث في توجيه الأنظار إلى المعضلات المجتمعية، تلك التي تواجهها التنمية المحلية والدولية.
٨. تطوير البحث العلمي ومناهجه وأدواته؛ بما يتوافق واحتياجات الدولة والمجتمع والأفراد. كما تلعب مراكز الأبحاث دورا في تطوير نظم التعليم والسياسات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية.
٩. وتستخدم مراكز الأبحاث كأداة / أو كقناة اتصال بين صانع القرار والشعب. ويقوم صانع القرار - من خلالها - بإرسال رسائل سياسية أو إشارات "جس نبض" إلى

³² He Li, "The Role of Think Tanks in Chinese Foreign Policy", *Problems of Post-Communism*, Vol .

٤٩, n.٢ (Mar/Apr 2002), p. ٣٣

³³ نعمة العبادي، "مراكز الأبحاث في العراق: نظرية مستقبلية"، موقع معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، على الرابط:

[http://siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/689.htm](http://siironline.org/alabwab/derasat(01)/689.htm)

الشعب. كما تُستعمل للتعبير عن مواقف استباقية تتخذها بعض الأطراف من قضايا جدلية أو أزمات سياسية^(٣٤).

١٠. إقامة جسور من العلاقة والتواصل بين أطراف متعددة، تمثل في مجملها أقطاب إدارة السياسة العامة وتنفيذها والتعامل معها. فمراكز الدراسات مثلاً، تتوسط العلاقة بين الحكومة والمؤسسات الأكاديمية؛ وذلك من خلال تحويل السياسة من عملية إجرائية وممارسة، إلى مادة عملية تنتظم في أطروحات ونظريات وأفكار يمكن تداولها من جانب الأكاديميات في مجال البحث والتدريس. وبذلك تخدم هذه المراكز المؤسسة الأكاديمية؛ من ناحية تحويل التجربة العملية إلى مادة نظرية، تدعم البناء العقلي والعلمي، وتقدم له أرضية التطور^(٣٥).

١١. متابعة أحدث الدراسات، وترجمة منشورات ومؤلفات تصدر عن المؤسسات والمراكز البحثية في الدول الأخرى؛ خاصة الدول التي تكون موضع اهتمام خاص. كما تضطلع مراكز الأبحاث الغربية بدور هام، من خلال مجال "علم المستقبلات" أو الدراسات الاستشرافية. وقد أصبحت نتائج هذه الرؤى المستقبلية، من المتطلبات الأساسية والمهمة للتخطيط الإستراتيجي في الدول المتقدمة^(٣٦).

فهل تدلُّ هذه المؤشرات على الدور الذي تضطلع به مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربيّ، أم أن الواقع مختلف عن ذلك؟ وهل أن المراكز العربية ما زالت تعيش محدودية الدور وروتينية الإجراءات، ولم تحظ بعد بالأهمية اللازمة مقارنة بما وصلت إليه المؤسسات في أوروبا والولايات المتحدة؟

نشير هنا إلى أنّ الاستعراض السريع لواقع المؤسسات البحثية في الغرب وتطورها ليس من باب الانبهار كما رأى بعض الباحثين، ولا هو من قبيل الشعور بالانهزام النفسي أمامه كما يطلو للبعض أن يستعجل الحكم^(٣٧)؛ وإنما الهدف من طرح الموضوع، هو المقارنة بواقع البحث

^{٣٤} سامي الخزندار، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

^{٣٥} نعمة العبادي، مرجع سبق ذكره.

^{٣٦} المرجع نفسه.

^{٣٧} أحمد شهاب، مرجع سبق ذكره.

العلمي في بلادنا. هذا ما سنشير إليه عند الحديث عن واقع مراكز الأبحاث العربية والمشكلات التي تواجهها.

مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربي

في العقود القليلة الماضية، نشأت في الوطن العربي مراكز أبحاث ودراسات متعددة. وقد توزعت بين الجامعات والمؤسسات الحكومية. كما نشأت مراكز بحثية مستقلة ضمن منظمات المجتمع المدني. وهي متخصصة في مجالات وميادين عديدة، وتشترك في إنتاج المعرفة والأفكار وصنعها. لكن إلقاء نظرة سريعة على خريطة مراكز الأبحاث العربية؛ كفيل بأن يوحي لنا بأن وضع هذه المراكز لا يزال هشاً، مقارنة بما هو موجود في الغرب، فضلاً عن انخفاض عددها، وقلة تفاعلها مع البيئة المحيطة بها. ويبدو أن تخلف الدول العربية في مجال البحث العلمي، قد انعكس بصورة أو بأخرى على هذه المراكز. يضاف إلى ذلك العدد الكبير من المعوقات والتحديات التي تواجه تلك المراكز (والتي سنتناولها بالتفصيل والنقاش في مبحث مستقل)؛ ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية المحيطة بعمل مراكز الأبحاث، أو بالقيود المفروضة على حريات عملها، تلك التي تتفاوت من بلد إلى آخر، لاسيما في ما يخص حريات تسجيل مراكز الدراسات، وهامش الحرية الممنوحة لتلك المراكز في آليات العمل، ومشكلة الاستدامة بالخصوص، إلى جانب مشكلة العشوائية في العمل، وضعف آليات التعاون... إلخ. واللافت للانتباه، هو أن هذه المراكز كانت لفترة زمنية ماضية مجهولة الدور والوظيفة، ولم تكن تملك أي دور ثقافي. وعلى الرغم من ذلك؛ فقد فرضت ظاهرة مراكز البحوث وجودها، واتسع نشاطها، وزاد حراكها عربياً. واستناداً إلى قاعدة البيانات التي قام الباحث بتجميعها، وبتتبع نشأة مراكز الأبحاث فيها وتطورها؛ يتضح لنا أن أول مركز أبحاث عربي وقع إنشاؤه، هو معهد البحوث والدراسات العربية الذي كان يرتبط بالجامعة العربية في القاهرة، وجرى ذلك في الخمسينيات، وتحديداً في عام ١٩٥٢. وعلى إثر ذلك، وقع تأسيس المركز القومي للبحوث في عام ١٩٥٦، وتلاه مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية في عام ١٩٦٨، ومركز دراسات الوحدة العربية في عام ١٩٧٥. ومنذ ذلك التاريخ، أخذت مراكز الأبحاث تنتشر في الوطن العربي بشكل واضح. والملاحظ هو أن تلك المراكز كانت في البداية مراكز أبحاث أكاديمية، ترتبط بالجامعات أو بمؤسسات حكومية. ومن ثمّ لحق بها تأسيس مراكز أبحاث خاصة غير حكومية وغير ربحية، تبحث في المجالات السياسية، والاقتصادية، والإستراتيجية، والزراعية، والصناعية، والهندسية، والتربوية... إلخ. ويتضح لنا من خلال التعرف على مراكز الأبحاث العربية، خاصة

تلك التي نشأت في عقد السبعينيات والثمانينيات؛ أن جزءًا منها جاء لتلبية الحاجة إلى دراسة حالة الصراع العربي الإسرائيلي وتشخيصها والتعامل معها وفق أسس علمية مدروسة. ولقد استفاد جزء من تلك المراكز - خاصة تلك التي نشأت في تسعينيات القرن الماضي - من جوّ الحرية المحيط بها في بلدانها؛ فأنجبت أعمالاً ومشاريع بحثية.

ويرى العديد من المراقبين أن أسباب تطور مراكز الأبحاث ودوافعه؛ تختلف من بلد إلى آخر، ومن مركز إلى آخر. وقد صاحب هذه الظاهرة تزايد المؤتمرات العلمية والأكاديمية، التي تبحث في مختلف شؤون الحياة المحليّة والإقليمية والدولية؛ وذلك في ظلّ التغيّرات الرئسية الجارية في منطقة الشرق الأوسط.

هناك العشرات من هذه المراكز المنتشرة في الوطن العربيّ. ويُستدلّ عليها من خلال المؤتمرات والندوات التي تعقدها في مجالات عديدة؛ سواء على الصعيد الاقتصادي، أو السياسي، أو الاجتماعي، أو الإعلامي، أو الإستراتيجي، أو الأكاديمي... إلخ. وهو ما يستدعي التفكير بجدية في كيفية تفعيل آليات ووسائل الاستفادة من هذه المراكز والمؤتمرات، وضرورة تطوير المراكز البحثية لصالح تحقيق الفاعلية الأكبر لمؤسسات صنع القرار، وتوفير فهم أعمق وأدق للتطورات والتحديات التي تواجه الدول العربية؛ وذلك من خلال محاولة هذه المراكز استقراء البيئة الإقليمية والدولية التي تحيط بهذه التطورات، والإسهام في زيادة وعي الرأي العامّ العربي بالتحوّلات الإستراتيجية التي تشهدها المنطقة.

إضافة إلى ما سبق، فقد تزايد الاهتمام بالدراسات والبحوث في الوطن العربيّ. ولقد كان ذلك الاهتمام مقتصرًا على المجتمعات الغربية في البداية؛ ثمّ تعمّم خلال العقدَيْن الأخيرين، وأصبح ظاهرة عالمية تشمل حتى الدول النامية، التي بدأت تشقّ هذا الطريق بفاعلية ملحوظة.

ويُعزى تزايد الاهتمام بمراكز البحث، إلى عوامل وأسباب واقعية، فرضت نفسها على طبيعة الحياة والمجتمعات المعاصرة. ومن أبرز هذه الأسباب:

- تزايد نزعة التخصص في المجتمع المعاصر؛ بسبب اتّساع دوائر العلم والمعرفة، وتزايد التعليم والتنافس في كلّ مجال.

- التّعقيد المتزايد في طبيعة العلاقات التبادلية بين مكونات المجتمع المدني الواحد السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ لاسيما في علاقات أي مجتمع منها بالمجتمعات المجاورة الإقليمية أو الدولية.
- الطفرات المسجّلة في عالم الحاسوب ونظم المعلومات والتكنولوجيا؛ وهو الأمر الذي جعل عملية تبادل المعلومات أمرا ميسورا، ووقّر مادة هائلة لإنجاز الدراسات.
- تزايد التنافس الاقتصادي، وسيادة التكنولوجيا في الحروب وفي الهيمنة السياسية؛ وهو ما دفع أطرافا كثيرة إلى إعادة النّظر في إمكاناتها وقدراتها التنافسية، لتعيد - من ثمة - رسم برامجها وإستراتيجياتها. وهو أمر لا يتسنّى نجاحه دون دراسات علمية وموضوعية دقيقة.

مهام مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربي

إن لمراكز الأبحاث والدراسات بشكل عام أدواراً ومهام عديدة تحدثنا عنها سابقاً. وقد تساءلنا عما إذا كانت تلك الأدوار منوطة أيضاً بمراكز الأبحاث في الوطن العربي؟ وإن كانت تلك المراكز تملك قوة التأثير على صانع القرار، والقدرة على رسم السياسات العامة للدولة وخدمة البحث العلمي؟

يتضح من واقع مراكز الأبحاث العربية، ومن خلال الرجوع إلى مواقعها الإلكترونية، أن تلك المراكز ليست بعد متقدمة في مراحل تطورها مقارنة بمراكز الأبحاث في الغرب والولايات المتحدة؛ على الرغم من أنها عرفت تطوراً من حيث الانتشار، والتأثير - إلى حد ما - في معالجة بعض القضايا. كما أن مهامها وأدوارها - بحسب جواد الحمد (مدير مركز دراسات الشرق الأوسط) - لا تزال خاضعة لعدة اعتبارات، منها:

- موافقة متطلبات الممول في كيفية طرح الموضوع، وفي ترتيب أولوياته، وفي كيفية التعاطي معه.

- الترويج لأيدولوجية معينة، أو لسياسة ما.

- قلماً يكون التخطيط مستنداً إلى رؤية إستراتيجية تتعلق بالاحتياجات المجتمعية، سواء كانت قُطرية أو إقليمية أو دولية؛ أو معتمداً على معطيات بحثية وأكاديمية.

وبحسب جواد الحمد، تتسع الفجوة بين صنّاع القرار من جهة، والمفكرين والباحثين في هذه المراكز من جهة أخرى؛ حتّى يُخيّل للمراقبين أحياناً، أنّ الأجهزة الأمنية في الدولة، هي وحدها المعنية بما يُنشر من الأبحاث والدراسات في تلك المراكز. وقد دفعت حالة التباعد بين مراكز صناعة القرار ومراكز الدراسات العربية، إلى الاكتفاء بمعالجات آنية محدودة، لا ترتقي إلى مستوى التفكير الإستراتيجي؛ ممّا أوجد نوعاً من الهدر المعرفي، وضياعا في الجهد العلمي^(٣٨).

^{٣٨} جواد الحمد، مرجع سبق ذكره.

ومن ناحية أخرى، فإن الباحثين يبررون عمومية التوصيات التي يخرجون بها؛ بامتناع الأجهزة الحكومية عن تزويدهم بالبيانات الدقيقة والمعلومات الصحيحة اللازمة للوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق. وهم يشعرون بأن بعض الجهات الحكومية، لا تأخذ النتائج التي يتوصلون إليها مأخذ الجد، وأن العديد من المسؤولين يعتقدون أنهم يعرفون كل شيء، وأنه ليس لدى مراكز الأبحاث ما تقدمه لهم أو تضيفه إليهم^(٣٩).

ويمكن تلخيص الأدوار التي تضطلع بها مراكز الأبحاث العربية في الآتي:

١. تعتمد مراكز الأبحاث في الوطن العربي على نشر الكتب والمجلات والدوريات لترويج ما تنتجه. ولدى بعض مراكز الأبحاث مجالات علمية محكمة، تتناول قضايا تهّم الرأي العام العربي، كما تهّم صانع القرار أو الجهات المانحة.
٢. تنظيم ورش عمل وندوات ومؤتمرات في مجالات عديدة، وإعداد الدراسات الخاصة لمعالجة مشكلة ما، ووضع الاقتراحات والتوصيات لها؛ وذلك بناء على تكليف من مؤسسات أخرى، أو من صناع القرار، أو من الجهات المانحة (رجال أعمال، مؤسسات... إلخ). وقد لا تنشر نتائج هذه الدراسات، كما قد ينشر منها ما يخدم أهداف الدراسة أو صانع القرار فقط.
٣. القيام بإجراء استطلاعات الرأي؛ لقياس قضية تهّم صانع القرار، أو لعمل دراسة تتطلب وجود استطلاع للرأي.
٤. تميل مراكز الأبحاث الأكاديمية، إلى التّعاطي مع الأبحاث وفق منهجية أكاديمية تطبّق عليها نظريات علمية. وتتعامل معها باستقلالية؛ لإعداد السياسات العامة التي تحاول توفير الأفكار والحلول العلمية لها. كما تمنح بعض مراكز الأبحاث الأكاديمية العربية درجات علمية، وتخصّص في قضايا معينة. وقد لا يفيد هذا النوع من المراكز كثيرا صانع القرار.

^{٣٩} علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره.

٥. تتحدّد أدوار بعض مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ، بحسب اهتمامات المؤسسات المانحة؛ فتركز مثلا على دراسة الجندر، أو تمكين المرأة، أو الإصلاح السياسي، أو الحاكميّة الرشيدة، أو الديمقراطية، أو حقوق الإنسان...إلخ.

٦. تقع دعوة بعض الباحثين والخبراء في بعض المراكز البحثية في الوطن العربيّ، للمشاركة في محاضرات أو ندوات أو مؤتمرات على مستوى العالم، وهم يمثلون بلدانهم أو مؤسّساتهم العلميّة أو صفتهم الشخصية. كما تستقطب وسائل الإعلام العديد من هؤلاء الخبراء والباحثين؛ للحديث عن قضية ساخنة أو أثارت جدلا، وتحليلها بشكل علمي. وتشكّل آراء هؤلاء الباحثين وطروحاتهم وتحليلاتهم ضغطا على صانع القرار، خاصة عندما تنتشر عبر وسائل الإعلام؛ ممّا يستدعي تماشيه مع ما تقترحه. ونلمس ذلك بشكل أكبر في الدول الغربية، وفي أميركا، وإلى حد ما في إسرائيل.

٧. يصبح دور مراكز الأبحاث في بعض الدول العربية فاعلا ونشطا، بالاعتماد على علاقة إدارة المركز بصانع القرار (العلاقات الشخصية). وهذا ما يسهّل دورها في معرفة احتياجات صانع القرار واتّجاهاته، وفي التأثير في اختياراته. وبحسب Widra J. Howard^(٤٠)؛ فإن هناك مؤشرات يمكن من خلالها معرفة مدى تأثير مراكز الأبحاث في صانع القرار وفي السياسات العامة، منها: علاقة إدارة المركز (المدير) بصانع القرار، وحجم مركز الأبحاث ومدى تأثيره، وجودة مخرجاته، واتساع رقعته ونفوذه، وسمعته، وطبيعة البيئة السياسية التي تحيط به وما يتصل بها من مستويات التمتع بالحريّة وطبيعة النّمط الثقافي...إلخ.

خلاصة ما تقدّم، لاتزال مهامّ مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ وأدوارها ضعيفة ومحدودة، لاسيما في ما يتّصل بالتأثير في صانع القرار وفي رسم السياسات العامة؛ وذلك مقارنة بنظيراتها في الغرب والولايات المتحدة. وباطلاعنا على بنية مراكز الأبحاث العربية وبرامجها ونشاطها؛ اتّضح لنا أن مشاركة المراكز في رسم السياسات العامة ومساعدة صانع القرار، مسألة تحتاج

⁴⁰ Wiarda, Op. Cit., pp. ١١- ١٢.

لدراسة معمقة وواعية على أسس منهجية وعلمية. وللعلم، فإنّ الهدف الأساسي من وجود المؤسسات البحثية، هو هذا الغرض؛ إذ لا يمكن لأي مؤسسة أخرى غير مراكز الأبحاث، أن تضطلع بهذا الدور. لذلك أصبحت تلك المراكز جزءاً لا يتجزأ من العملية السياسية والتنموية في معظم البلدان الديمقراطية والمتطورة. أما عربياً، فلم تحرز مراكز الأبحاث بعد هذه المكانة، ولذلك أسباب تتصل مباشرة بخصوصية البيئة التي تعمل فيها، وبالإشكاليات والتحديات التي تؤثر في دورها وعملها وحراكها، سواء في مجال البحث العلمي بشكل عامّ أو في مجال صنع السياسات العامة. وفي سياق الحديث عن أدوار مراكز الأبحاث العربية، يجدر بنا أن نذكر أن (بعض) مراكز الأبحاث يشكّل غطاء للعمل السياسي لدى بعض صنّاع القرار السابقين، أو كبار المسؤولين الذي تقاعدوا من العمل. وتقوم تلك المراكز بذلك، للمحافظة على دورهم السياسي فقط، وليس لاهتمامات بحثية معرفية في حد ذاتها. ويوفّر بعض المراكز فرصة لأولئك الذين يريدون البقاء قريبين من مجريات الأحداث السياسية، فاعلين فيها؛ على الرغم من خروجهم من حيز المسؤوليات المنوطة بهم سابقاً. كما يمكنهم من تقديم مشورة عبر ما يملكونه من خبرات واسعة، وقرب من صنّاع القرار. غير أنّ ذلك أمر ملحوظ في الدول الغربية دون الدول العربية. وعلى سبيل المثال، نذكر أنّ جيمز ستاينبرغ (نائب رئيس ومدير برنامج دراسات السياسة الخارجية) قد اشتغل في معهد بروكغنز، وكذلك هلموت سوننفلدت (المدير السابق لمكتب الأبحاث حول الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية) في وزارة الخارجية، ومارتن إنديك (مدير مركز سابان لسياسة الشرق الأدنى التابع لمؤسسة بروكينغز) في وزارة الخارجية أو في مجلس الأمن القومي، وتبوؤوا أعلى المناصب.

وأخيراً لا بد من القول إنّهُ لا دور لبعض مراكز الأبحاث العربية، غير إعداد تقارير أمنية استخبارية؛ فتكون بذلك بعيدة كل البعد عما تنشده في ديباجتها، أو ما تعرّف نفسها به.

إذن، تتقاطع بعض أدوار المراكز البحثية العربية مع بعض الأدوار المتعارف عليها في دول غربية. وتختلف عنها في مهام وأدوار كثيرة؛ خاصة في ما يتعلق برسم السياسات العامة، وبتقديم المشورة لصنّاع القرار، وإلى حدّ ما بخدمة البحث العلمي والمعرفي.

تحديات مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربي

تقدم لنا قاعدة البيانات الأولية التي اعتمد عليها الباحث، صورتين: تتمثل الأولى في أن ظاهرة مراكز الأبحاث في الوطن العربي، آخذة في النمو والانتشار والتطور؛ وقد رأينا المؤشر البياني لها في تصاعد. إلا أنها ما زالت ظاهرة حديثة، تحتاج لمزيد من الدعم والرعاية وتذليل العقبات أمامها. والصورة الثانية توحى بأن هناك وضعاً "مزريراً" لهذه المراكز في إنتاجها العلمي وأدوارها التي ينبغي أن تضطلع بها؛ سواء في مجال رسم السياسات العامة، أو في ترشيد اتخاذ القرار وصنعه. ويتصل ذلك بجملته من مواطن الخلل الكبيرة في عمل هذه المراكز، وبمعضلات وتحديات تعصف بها. ولا بد من القول إن ضعف مراكز الأبحاث والدراسات في بعض الدول العربية؛ يعود إلى غياب المؤسسة، وضعف التمويل المحلي، وانعدام الهوية الواضحة للمراكز البحثية وتواصلها مع صناعات القرار. كما أن هذه المراكز، لا تقوم بدور ينسجم مع طبيعة عملها على أرض الواقع. وما ينبغي ملاحظته، هو أن هنالك خلطاً بين مراكز الدراسات ومكاتب الاستشارات؛ وذلك لغياب إطار قانوني ينظم هذا القطاع.

وعلى الرغم من أهمية الأبحاث العلمية في عملية صناعة القرار في الدول الغربية، وفي تقديم علاج لأهم القضايا المطروحة؛ فإن الأمر لا يبدو منطبقاً كلياً على مراكز الأبحاث المنتشرة في الساحة العربية. إذ لا توجد علاقة واضحة المعالم بين صانع القرار والمراكز؛ وذلك لأسباب عديدة منها: قلة المراكز التي قد تقدم أوراقاً علمية لصناع القرار، وعدم ارتياح الحكومات للمراكز البحثية في أحيان كثيرة، واقتناع صانع القرار بأن الدراسات والمراكز الغربية والأجنبية هي الأجدى، ولذلك فهو يفضل التعاقد مع مراكز بحثية دولية لإجراء دراسات عن الواقع المحلي، بدلاً من التعاقد مع المراكز المحلية.

وندرج أدناه، أهم المشكلات (وليس جميعها) التي تعيق عمل مؤسسات البحث في الوطن العربيّ، وتحدّ من دورها ونشاطها؛ علماً أن الباحث قد أثر عدم التطرّق إلى بعض العقبات والمشاكل الخاصة بحدود بعض المؤسسات البحثية:

أولاً: مشكلة التمويل **Funding**: تعدّ هذه المشكلة أهمّ عائق وتحدّ تواجهه المؤسسات البحثية الخاصة في الوطن العربيّ؛ فالافتقار إلى مصادر التمويل المستقلة قد أثر سلباً في عملها وديمومتها. فالتمويل هو مفتاح البحث؛ ومن دونه يتعذر على الباحثين إنجاز المطلوب، أو فتح مؤسسة بحثية وتجهيزها بالأثاث المكتبي وأجهزة الحاسوب ووسائل الاتصال ومكتبة ورواتب للكوادر البحثية والعاملة. إنّ الباحث يحتاج إلى استقرار مادي، وتفرّغ كامل لنشاطه البحثي؛ مما يقتضي خلق موازنة تتوافق مع المهمة التي على الباحث القيام بها. وقد تقضي هذه العقبات بالباحث إلى اللجوء إلى بلاد أخرى (خصوصاً البلدان الأوروبية)؛ حيث يمكنه أن يحظى برواتب مغرية تقدمها مراكز الأبحاث، سعياً إلى استقطاب الكفاءات العربية؛ ولهذا توجد مشكلة في توفّر الكوادر البحثية المؤهلة. ودون التمويل، لا يتسنى للمركز أن يقوم بأنشطته، ولا أن يحقق أهدافه من خلال المؤتمرات والندوات وورش العمل ونشر الكتب والمجلات. وكلّ هذه الوسائل، هي من أهم أدوات البحث العلمي.

ودون التمويل؛ لا يستطيع المركز البحثي تحديد أجندته البحثية، واختيار نوعية الخبراء والباحثين، والوصول إلى مستوى الكفاءات العلمية القائمة على البحوث والدراسات.

وعليه، تُعدّ هذه الإشكالية من أهم التحديات التي تواجه مراكز الأبحاث الخاصة. فالتمويل هو مفتاح البحث وروحه، ودونه يتعذر على المراكز تحقيق المطلوب منها. وبسبب هذه المشكلة، تقع مراكز الأبحاث في حبال التّمويل الأجنبي، وتصبح محلّ نقد واتّهام بعلاقتها بالأجندات الأجنبية.

ویدعوننا هذا إلى التساؤل: كم تخصّص الدول العربية من أموالها لخدمة مراكز الأبحاث والبحث العلمي؟

لقد استطاعت الدول الغربية - وتحديدا أوروبا والولايات المتحدة** - أن تخلق آليات ووسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة للإنفاق بسخاء على مراكز الأبحاث ومصادرهما؛ على الرغم من سعة انتشارها وزيادة أعدادها^(٤١). ويتضح من المعطيات المتوفرة لدينا، أن مجموع ما يصرف على الأبحاث في الوطن العربي؛ لا يساوي ١٠% من مجمل الدخل القومي، بينما في العالم الغربي والدول الصناعية يُصرف ٤% من مجمل الدخل على الأبحاث. كما أن عدد الباحثين في الدول العربية، ما زال دون الرقم المطلوب؛ إذ يوجد ٣٠٠ باحث لكل مليون شخص، بينما يصل العدد في العالم المتحضر إلى أربعة آلاف باحث لكل مليون شخص.

وتقدم الأرقام الواردة في إحصاءات اليونسكو وتقارير التنمية الإنسانية العربية صورة غير مبهجة عن كيفية تعاطي الوطن العربي مع الأبحاث. فنسبة التمويل العربي للبحث العلمي، تتراوح بين ٠,١% و ٠,٣% لمجمل الوطن العربي، وتدخّل ضمنها النفقات الإدارية؛ في حين تصل في السويد وفرنسا مثلا إلى ٣% من الموازنات العامة. أما في إسرائيل، فتصل نسبة الإنفاق على الأبحاث العلمية إلى ما يوازي ٤,٧% من الموازنة العامة للدولة، وما يوازي ٣٠% من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي. وفي ما يخصّ الإنتاج المنشور سنويا؛ فإن مجموع الأبحاث في الوطن العربي، لا يتعدى ١٥ ألف بحث، والحال أنّ عدد أعضاء هيئة التدريس في

** احتلت الصين المرتبة الثانية على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة في الإنفاق على البحوث الصناعية والتطوير. وتجاوزت في ذلك اليابان بحسب تقرير للأمم المتحدة. وقال تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية التابعة للأمم المتحدة، إن الاستثمار الصيني في البحوث الصناعية والتطوير قد ارتفع إلى ١٢,٨% من الإجمالي العالمي، بعدما كان ٢,٢% فقط في ١٩٩٣. واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في التصنيف العالمي للبحوث الصناعية والتطوير؛ لكن حصتها انخفضت بـ ٣,٤%، لتصل إلى ٣٣,٤%، أي أنها لا تزال تتفوق على الصين بمقدار مئتين ونصف.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/94AA4BC6-0797-4E79-95A9->

D397A97871C5.htm?GoogleStatID=9

^{٤١} هشام الشهواني، مرجع سبق ذكره.

الجامعات والمعاهد العليا، يصل إلى حوالي ٥٥ ألف أستاذ، أي أن معدل الإنتاجية هو في حدود ٠,٣%. وفي المقابل، يبلغ معدل الإنتاجية في الدول المتقدمة نحو ١٠%^(٤٢).

إنّ جملة هذه المعطيات والمؤشّرات المقتضبة، كافية لإظهار الحالة المزرية التي يبدو عليها الإنفاق على الأبحاث العلمية في الوطن العربي.

وبالعودة إلى عائق تمويل مراكز الأبحاث، يتبيّن أنّ معظم المراكز البحثية الخاصة، تتجه نحو المؤسسات المانحة، وتقع في حبال التمويل الأجنبي بكل أشكاله. فتصبح حينها "مراكز مشبوهة" في نظر الحكومات، ويعرّضها ذلك إلى المساءلة القانونية. وعلى الرغم من أن معظم المراكز تلجأ إلى الجهات التمويلية الأجنبية؛ فإنها قد لا تحصل على التمويل إلا إذا ما كان ضمن أولويات الجهة التمويلية. كما قد تُفرض أجندات على المراكز البحثية؛ إذ أن عملية تمويلها، تشكل عبئا على حيادية الأبحاث وموضوعيتها، لاسيّما أنه لا توجد جهة تمويلية "بريئة" على حدّ رأي أحد مدراء مراكز الأبحاث في الأردن. ومن المعروف أيضا، أن التمويل هو مدخل السيطرة على القرار والتوجه والأجندة في العادة. فواضع الأجندة هو الذي يصنع القرار، ويحدّد الأولويات والاهتمامات. والتمويل الأجنبي يهدف إلى التأثير في مجريات التغيير في المجتمع العربي؛ ولذلك فهو لا يخضع لقاعدة العمل الخيري أو نظرية البراءة. وعليه، فإننا نعارض التمويل الأجنبي، بالشكل الذي ترسمه الجهات الداعمة حاليا. إذ أنه قد يحمل في طياته إمكانات التأثير السلبي في توجّهات مؤسساتنا واهتماماتها وأولوياتها، مما قد ينجّر عنه أيضا التأثير في المجتمع. ثم أننا لا نغفل عن أنّ أولويات العمل المدني في المجتمع ووضع البحوث والدراسات، تختلف في وضعنا العربي عنها في المجتمعات الغربية؛ وذلك لاعتبارات الثقافة، والبنية الاجتماعية من جهة، والفارق الحضاري من جهة أخرى^(٤٣).

^{٤٢} خالد غزال، "مراكز الأبحاث العربية وهزال إنتاج المعرفة"، صحيفة الحياة اللندنية، الجمعة، ٢٦ آذار / مارس ٢٠١٠.

^{٤٣} جواد الحمد، مرجع سبق ذكره.

ثانياً: الافتقار إلى الموضوعية والاستقلالية في العمل. ومما لا شك فيه هو أن قيمة الأبحاث والدراسات التي تنتجها المؤسسات البحثية، تكمن في حياديتها واستقلاليتها ومهنتها. ولا تتحقق هذه المهنة إلا بهامش كبير من الحرية، يمنح لمراكز الأبحاث حتى تحدد أولويات عملها واختيار أجندتها البحثية، بعيداً عن أي مؤثرات خارجية. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال توفير تمويل غير مشروط؛ من شأنه عدم التأثير في تحديد الأولويات البحثية، ومخرجاتها، ومنهجية التحليل العلمي، والتوصيات. ويحتاج الباحث إلى استقلالية في عمله، وإلى حرية في نشاطه، من دون خضوع لوصاية على فكره وإنتاجه. وهو أمر يصعب توفّره فعلياً في "ظل أنظمة وصائية ومتسلطة"، تخاف من حرية الرأي والتعبير، وكشف الحقائق والمستور في مجتمعاتها"^(٤٤).

ثالثاً: انعدام العمل المؤسسي المستقل والمناخ الديمقراطي، وضعف مقدار الحرية الممنوحة لعمل مركز الأبحاث. فثمة قيود سياسية وأمنية مفروضة على عمل المؤسسات البحثية، وهذا نابع من طبيعة الأنظمة السياسية العربية ذات التركيبة السلطوية وتوجهاتها. وقد ينعدم التواصل بين الحكومات ومراكز الأبحاث، وقد تختلف أيضاً توجهات طرف واختياراته عما استقر لدى الطرف الآخر؛ لاسيما أنه يوجد "نوع من التجاهل أو ضعف الثقة بين المسؤولين أو صناع القرار تجاه مراكز الأبحاث؛ إما نتيجة بعض الشكوك من قبل صانع القرار في الاستقلالية السياسية، أو في ارتباط بعض المؤسسات البحثية بتيارات سياسية معينة، أو ارتباطها بدول أخرى، أو ربما من خلال ارتباطها بالتمويل الأجنبي"^(٤٥).

ومن الأمور التي تؤثر في موضوعية الأبحاث، الخلفية الأيديولوجية للباحث؛ إذ قد يفسر القضايا وفقاً لما يؤمن به من مبادئ وتصوّرات. كما يمثّل انعدام قاعدة البيانات اللازمة لإجراء البحوث

^{٤٤} خالد غزال، مرجع سبق ذكره.

^{٤٥} سامي الخزندار، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

عائقاً آخر يحول دون تحقيق تلك الموضوعية. يضاف إلى ذلك نمط التعليم السائد في معظم المدارس والجامعات، والذي يتّجه نحو التعليم التقني. ولا نغفل كذلك عن الرهبة من السلطة... إلخ^(٤٦).

رابعاً: العشوائية في العمل، وضعف آليات التعاون والشراكة الحقيقية بين مراكز الدراسات الخاصة والحكومية والأكاديمية على المستوى العربي، وعدم توفر قنوات اتصال وشبكة تنسيق بين مراكز الأبحاث العربية والعالمية؛ لنقل الخبرة وتأسيس شراكة معرفية^(٤٧)؛ لاسيّما أنّ لهذه المراكز دوراً مشتركاً في تهيئة المجتمع، لمواكبة التقدم السريع في مجال العلم والتكنولوجيا وثورة المعلومات. وإذا حدث تواصل بين المراكز البحثية العربية والأخرى العالمية؛ فإنها تكون محصورة بين الأشخاص لا المؤسسات. يضاف إلى ذلك تسجيل ضعف في التنسيق بين مراكز الأبحاث والقطاع الخاص والمراكز الأكاديمية في الجامعات. إذ هي (الجامعات) تستتف من دعم مراكز البحوث والدراسات باشتراكاتها؛ وذلك لأسباب كثيرة، يعود بعضها إلى هوى حكومي، أو فقر معرفي. وغالبا ما تكون مخصّصات البحث العلمي في هذه الجامعات - وهي قليلة - أول ضحية تقدّم عند أيّ سياسة تقشف تسلكها إداراتها^(٤٨).

خامساً: ضعف المعلومات، وعدم توفر قواعدها وفق النظم المعلوماتية الحديثة حتى يتسنى للباحثين استخدامها، وعدم توفر مصادر للمعلومات والبيانات العلمية حديثة المصدر لاسيّما أنّها الأساس لإعداد الأبحاث والدراسات؛ يضاف إلى ذلك الافتقار إلى الكتب والدوريات خاصة منها تلك التي تتعلق بدراسة القضايا المعاصرة. وفي هذا السياق نفسه، نذكر قلة البيانات اللازمة

^{٤٦} نعمة العبادي، مرجع سبق ذكره.

^{٤٧} هشام الشهواني، مرجع سبق ذكره.

^{٤٨} جواد الحمد، مرجع سبق ذكره.

لإجراء البحث، وانعدامها كلياً؛ ونخصّ بالحديث تلك التي تتعلق بقضايا تعدّها الدولة حساسة. ونضيف إلى ذلك صعوبة الحصول على إحصاءات وبيانات من جانب الجهات الحكومية.

سادساً: تبدو بيئة مراكز الأبحاث العربية غير "مولدة للأفكار المتجددة والإبداع". ويرتبط هذا الأمر - ربما - بغياب نظام جاذب يحفز الكفاءات وذوي الخبرة على الالتحاق بمراكز الأبحاث، وضعف الحوافز التي تُسند إلى الباحثين لتشجيعهم على العمل المبدع، وقلة فرص إشراكهم في دورات علمية. كما تشكو مراكز الأبحاث في الوطن العربي من ضعف الإمكانيات التسويقية للإنتاج المعرفي، عند نشر كتب أو دوريات أو مجلات علمية...إلخ.

سابعاً: التسييس. فمع انتشار مراكز الأبحاث والدراسات واتساعها؛ اتسم بعضها بطابع أيديولوجي، مما أدى إلى تسييسها. فمن الناحية المنهجية، لا شيء يمنع مراكز الأبحاث من أن تكون لها تفضيلات وأولويات أيديولوجية وسياسية. غير أنّ المقصود بـ "التسييس"، هو أن يفقد مركز ما صفة الموضوعية، وأن يجري جمع البيانات بشكل انتقائي لخدمة وجهة نظر محددة سلفاً. ونرى أهمية انفتاح المركز على عناصر وآراء بحثية متنوعة؛ حتى لا يقع باحثوه - كما يرى علي الدين هلال - في أسر أفكار نمطية Groupthink.

ثامناً: إن التركيز على القضايا المتعلقة بالصلة بين مراكز الأبحاث وهيئات الدولة والمجتمع، ينبغي ألا ينسينا أن هذه العلاقة قد احتضنها سياق جديد وهو العولمة؛ مما يطرح تحديات جديدة

تتعلق بتأثير العولمة في هذه الأعمال والنشاطات والاهتمامات البحثية، وكذلك في تصميم البحوث وتنفيذها، ودور الجهات المانحة ومنظمات التمويل في ذلك^(٤٩).

تاسعا: غياب مقياس أو أدوات لتقييم أداء المؤسسات البحثية عربيا. يضاف إلى ذلك عدم وجود معطيات واضحة ومنشورة ومحدثة عن تلك المراكز لتقييم أدائها المهني؛ وهذا يتطلب وجود قاعدة بيانات شاملة، تضم تحت مظلتها كل مراكز الأبحاث العربية، وتشرف عليها لجنة مستقلة.

وبناء على ما تقدّم من حديث عن المعوّقات والتحديات التي تواجه مراكز الأبحاث العربية؛ نشير في المبحث التالي والأخير إلى الحلول والمقترحات والتوصيات التي نعتقد أنه بفضلها تستطيع المراكز البحثية أن تؤدي استحقاقاتها وأن تنشط دورها.

⁴⁹ Roberts Brad, Op. Cit., pp. ١٨٢-١٦٩ ; Xinhua Wang, Op. Cit., pp. ٢٦٧-٢٦١

كيف يمكن دعم دور مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ وتفعيله؟

وستكون الإجابة عن هذا السؤال بمنزلة الخاتمة والخلاصة والتوصيات.

بناء على ما تقدم من معلومات، فإنّ مراكز البحوث والدراسات في الوطن العربيّ في حاجة ماسّة إلى إعادة النظر في ارتباطها الإداري والتنظيمي، ودورها في التنمية وتحليل السياسات، ومستوى مساهمتها في معالجة قضايا المجتمع، ومواكبة التغيرات المتلاحقة التي يعيشها العالم في مجالات اختصاصها. إذ ينبغي أن تعمل على استقطاب أفضل العقول البشرية لمواجهة متطلبات التطوير وتحديات العصر الذي نعيشه. كما أنّها بحاجة إلى تبني آليات عمل أكثر مرونة وتفاعلا مع مشاكلنا وقضايانا. وفي ضوء هذه المعطيات، نلتزم الحاجة إلى وضع إستراتيجية يكون فيها لمراكز الأبحاث الدور الفاعل في تحديد المشاكل والمواضيع التي تتطلب اتخاذ القرارات. كما يتوجّب على المراكز أن تستعيد دورها الذي أنشئت من أجله، كأداة فعالة لإنتاج المشاريع الإستراتيجية، وخلايا تفكير عميقة تعمل لإنضاج المشاريع العلمية، وبلورة الاشكالات القائمة ودراساتها وفق تكامل منهجي علمي انسجامي. لهذا السبب، تعد مراكز الأبحاث ضرورة من ضرورات الحياة المجتمعية. وعليه؛ يجب الإسراع إلى توفير بيئة حاضنة - لا طاردة - لمراكز الأبحاث في الوطن العربيّ، وينبغي أن يُقدم لها الدعم اللازم لبناء خطط التنمية المستقبلية، ولا بد من إيلاء مراكز الأبحاث السياسية والإستراتيجية وتلك التي تُعنى بتحليل الشؤون الدولية، أهمية؛ لما لها من دور أساسي وريادي في توفير المعلومات والدراسات والمخططات الأولية والبحوث العلمية لفهم تفاصيل الجوانب الأخرى من الحياة، نعني الاقتصادية والتنموية. يحرّكنا في ذلك الإيمان بأن العامل السياسي هو المحرك الأساسي لبقية الأنشطة الحياتية؛ خصوصا في وقتنا الراهن.

كما نحتاج إلى العمل على توفير البيئة المناسبة والديمقراطية للقائمين على العمل البحثي في تلك المراكز، وفتح نافذة للتواصل بينها وبين غيرها من المراكز من جهة، وبينها وبين صناعات القرار من جهة أخرى. فبذلك يمكن تفعيل دورها الريادي لصناعة القرار السياسي الصائب

والسليم، وإعطاءها الاستقلالية المالية والإدارية عن الحكومات؛ وذلك حتى لا تقع في إشكالية "التمويل الأجنبي"، وحتى تكون وجهات نظرها حرة مستقلة وحيادية.

ومن أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث نذكر:

- تأمين التمويل الضروري لمراكز الأبحاث؛ من خلال منح تُسند من ميزانية الدول. وتوكل هذه المهمة مثلاً إلى وزارة التنمية الاجتماعية أو السياسية أو وزارة التخطيط، أو يقع تأسيس جهة مستقلة تتولى الإشراف على مراكز الأبحاث ومنظمات المجتمع المدني ككل، أو إنشاء "وزارة تُعنى بقضايا البحث العلمي" لتكون الجهة المسؤولة عن توفير الدعم المعنوي والمالي لمؤسسات البحث العلمي ومراكزه في القطاعين الخاص والعام، وأن تكون طرفاً منسقاً لمجالات الاهتمام والتخصّص. إن إجحام الدول العربية عن تمويل مراكز الأبحاث؛ من شأنه أن يضطرّ هذه المراكز إلى التعامل مع مصادر التمويل الأجنبي، مما قد يشكل - بدوره - اختراقاً يخدم أجندة هذه الجهات، ويجعل هذه المراكز أسيرة للتمويل الأجنبي ومحط اتهامات المشككين فيها.
- ينبغي على هذه المراكز البحثية، أن تراعي في دراستها: العلمية، والدقة، والموضوعية. وهذا ما سيؤدي إلى بناء حالة من الثقة بين هذه المراكز والقطاع العام والمواطن أيضاً. ومن ثم تنشأ ضرورة الاستفادة من هذه المراكز، وربطها بالتخطيط الإستراتيجي للدولة في حل مشاكل المجتمع المختلفة، وللحاق بركب الدول المتقدمة.
- من المهم أن تنظّم مراكز الأبحاث، المؤتمرات وورش العمل والندوات، بصورة دورية؛ لما لذلك من أثر في إثراء النقاشات، وتوجيه الرأي العام، والتعريف بمفاهيم قد تغيب عن الذهن، أو لا تخطر على بال المواطن أو حتى صانع القرار.
- أهمية قضية التنسيق بين مراكز البحوث والدراسات. فالتنسيق يزيد من احترام المنتج العلمي الصادر عن هذه المراكز، وإيلائه التقدير الذي يستحق. وهو ما يؤدي إلى احتمال خلق تيار عام، يؤمن بأهمية أن يسبق البحث والتفكير والتحليل والتقييم وطرح البدائل، اتّخاذ أي قرارات أو اتباع أي سياسات.

- زيادة ربط مراكز الأبحاث بالواقع العملي، وبمناهج البحث العلمي الحديثة، وبمصادر المعلومات الموثوقة؛ باعتبارها خطوطاً أساسية لإنتاج البحوث والدراسات.
- قيام مراكز الأبحاث بتقديم استشارات لمؤسسات الدولة، تكون مستمدةً من خلاصة أبحاثها، وتكون بمنزلة نماذج ووسائل لتحقيق الثقة المتبادلة.
- منح مراكز الأبحاث هامشاً من الحرية والاستقلالية والحركة، وتمكينها من الحصول على المعلومات، خاصة منها المخبأة في درج الحكومات. إضافة إلى تسهيل وصول الباحثين إلى الإنتاج العلمي والمعرفي لمؤسسات بحثية أخرى.
- قيام المراكز البحثية باستقطاب الكفاءات من الباحثين وذوي الخبرة، والاهتمام بهم، وتقديم الدعم لهم، والعمل على رفع مستواهم العلمي والمعرفي وتطوير مهاراتهم؛ وذلك عن طريق دورات، أو تبادل خبرات بين المراكز العربية والغربية. كما أن استقطاب الكفاءات الأكاديمية، وتكليفها بدراسات وأبحاث؛ من شأنه أن يعود بالنفع على هذه المراكز.
- بناء شراكة حقيقية بين المراكز البحثية ووسائل الإعلام المختلفة؛ للتعريف بها وبأهميتها، وعرض نتائجها، وما تقوم به من نشاطات. وفي هذا السياق، تُسند أهمية كبرى لتنظيم العلاقة بين مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام بمختلف أشكالها، وعلى نحو متوازن؛ تقوم فيه وسائل الإعلام بإحاطة الرأي العام بنتائج الأبحاث ووجهات النظر المختلفة.
- ضرورة فتح نافذة تواصل بين المؤسسات البحثية، والمؤسسات الحكومية، ومتخذي القرارات فيها؛ وذلك للوقوف على احتياجات صانع القرار في الجهاز الحكومي. التشديد على انخراط طالب الدكتوراه والماجستير في العلوم السياسية أو في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية في هذه المراكز؛ حتى يتسنى له إنجاز رسالته في مختبرات البحث، والاستعانة بما فيها مراجع وأبحاث. وينبغي عليه أن يقضي ساعات معيّنة في أحد مراكز البحوث، كأحد متطلبات الحصول على الشهادة، وأن يشارك في مناقشة أطروحته أساتذة منتسبون إلى تلك المراكز.
- "السعي نحو التخصص في عمل مراكز الأبحاث العربية، وهو شرط أساسي في مجال المنافسة والتميز. وتقتضي التخصصية اختيار أحد المجالات التالية: المجال الجغرافي، أو المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإستراتيجي، أو طابع الاستشارات، أو مجال الدراسات الأوروبية أو الأميركية أو الآسيوية، أو مجال

العلاقات الدولية... وغير ذلك من التقسيمات التخصصية^(٥٠). ويمكن تشكيل لجنة أكاديمية عربية عليا، تقترح البرامج والأجندات سنويا، وتأخذ بعين الاعتبار ما يقع من متغيرات. ثم تطرح تلك البرامج على مختلف مراكز الأبحاث العربية، لتختار من بينها. كما أن تبادل المراكز للخطط السنوية في الأبحاث والمؤتمرات قبل بداية العام، من شأنه أن يسهم في دعم بناء تكاملٍ عربيٍّ حقيقيٍّ؛ بحيث يدعم كل مركز المركز الآخر في مجاله.

- من الأهمية بمكان في هذا المجال، تشكيل هيئة أو مؤسسة لمجموع مراكز الأبحاث المنتشرة في الوطن العربيّ؛ وذلك لتحقيق التنسيق المتكامل بينها. وهذا يقودنا إلى الحديث عن فتح نافذة للتواصل بين هذه المراكز، وإنشاء مرصد تقع من خلاله متابعة مستجدات عملها ونشاطها، والبناء على قاعدة البيانات التي أُعدت لخدمة هذا البحث وتحديثها بشكل دوري، ومخاطبة مراكز الأبحاث التي لم يتسنّ للباحث الحصول على معلومات عنها، وتحديث المعلومات الخاصة بها؛ حتى تُستخدم كمرجع لمراكز الأبحاث والباحثين والمهتمين.

توصي هذه الدراسة بضرورة وجود شبكة تجمع تحت مظلتها مراكز الأبحاث العربية. وقد يؤسّس لهذه الشبكة من خلال الدعوة إلى مؤتمر إقليمي، تقع فيه دعوة مدراء مراكز الأبحاث الفاعلة، والبدء بإنشاء شبكة تؤسّس شراكة عملية وبحثية بينها.

كما ينبغي العمل على إنجاز دليل دوري لمراكز الأبحاث في الوطن العربيّ؛ لتسهيل التواصل الشخصي، والتعاون بين المراكز.

^{٥٠} جواد الحمد، مرجع سبق ذكره.

عودًا على بدء، أقول إن مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ في تصاعد وانتشار ونموّ؛ ولكنها لم تأخذ مكانتها الحقيقيّة بعد في الوطن العربيّ. وقد حان الوقت ليصبح لتلك المؤسسات أهمية ودور رائد في خدمة قضايا المجتمع، وأن يكون وجودها خادما للمصلحة الحيوية للدولة.

وأخيرا، لا تدّعي هذه المحاولة أنها استطاعت أن تتلمس بصورة واضحة كل ما تعلق بخريطة مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربيّ؛ لأن هذا الأمر يحتاج إلى إمكانيات علمية ومعرفية كبيرة، وإلى متّسع من الوقت ووسائل متنوعة من المصادر والوثائق قد لا يتسنى الحصول عليها بسهولة، لاسيّما أننا لم نقف على بحثٍ يتناول هذا الموضوع بشكل علمي ودقيق.

وللتذكير، فإنّ بحثنا هذا قد ركز على خريطة توزيع هذه المراكز، من خلال مواقعها الإلكترونيّة. وأوكّد في هذا السياق، على أننا لم نستطع الوصول إلى كل مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ؛ إذ كان منطلقنا في هذه الدراسة قاعدة بيانات إلكترونية خصّصت ٢٢٨ مركزا. وقد تكون هذه خطوة أولى يمكن البناء عليها مستقبلا، ليصبح عندنا قاعدة بيانات تضم كل المراكز تحت مسمّى The Arab World Think Tank Index.